الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية تونس
بلدية تونس

الكتابة العامة

الإدارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي
والإنتخابات والإحاطة بالدّوائر البلديّة

المحضر
اجتماع جلسة اللّجنة الإداريّة
*** *** ***
يوم الجمعة 01 سبتمبر 2023

أشرف **السيّد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس،** على اجتماع اللجنة المكلفة بالنظر والبت في المسائل الإدارية والمالية التي يستوجب النظر فيها العرض على أنظار **جلسة عمل إدارية،** وذلك يوم **الجمعة 01 سبتمبر 2023 على الساعة التّاسعة صباحا** بقصر البلديّة بالقصبة، وبحضور السيّدة والسّادة الأعضاء القارّين للّجنة:

- **عادل بالطيّب:** المدير العام للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات،
- **مجدي الهنتاتي :** مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط
- **نرجس الرياح :** مديرة عامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهذيب بالنيابة،
- **سامي بن الهوشات:** مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف.

والإطارات البلديّة المعنيّة، وذلك وفق **ورقة الحضور المصاحبة لهذا**.

في حين تغيّبت بعذر السيدة سعاد ساسي **عضو اللجنة الادارية** ومديرة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والمكلفة بتسيير الديوان.

وخُصّصت هذه الجلسة **لتدارس المسائل التّالية:**

1/- مقترح الترخيص لبلدية تونس في استغلال جانب من الدعم المالي السنوي بعنوان الاستثمار لتمويل نفقات التصرف لسنة 2023 تبعا لصدور مقرر وزير الداخلية المؤرخ في 14جويلية 2023.

2/- برنامج إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف سنة 2023.

3 /- مقترح لزمة استغلال جزء من المنبت البلدي بالعقبة (5 هكتارات).

4 /- مقترح لزمة استغلال حديقة عمومية بمنطقة البحيرة.

5/- وضعية منتزه برج علي الرايس

6/- مقترح اتفاقية شراكة مع الشركة التونسية للمشروبات لاستغلال مياه معالجة لريّ المساحات الخضراء ومنتزه البلفيدير.

7/- درس طلبات إسناد محلات سكنية.

8/- مطلب جمعية " مومو للكرة الحديدية " حول إستغلال جزء من الحديقة العمومية الكائنة بنهج نيكولا بيرانجي الوردية 1 لممارسة رياضة الكرة الحديدية.

9/- تقرير حول ملتقى مدينة تونس للنحت.

إفتتح السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الجلسة، مرحّبا بالسيّدات والسّادة الحضور، ثمّ شرع في تقديم مواضيع الجلسة، وأحال الكلمة للسيد منجي الأهذب مدير المالية لتقديم الموضوع الأول من جدول أعمال الجلسة.

الموضوع عدد 01 : مقترح الترخيص لبلدية تونس في استغلال جانب من الدعم المالي السنوي بعنوان الاستثمار لتمويل نفقات التصرف لسنة 2023 تبعا لصدور مقرر وزير الداخلية المؤرخ في 14جويلية 2023.

- مقترح ترفيع في ميزانية العنوان الأول لسنة 2023.
- مقترح تحويل اعتمادات داخل العنوان الأول من ميزانية بلدية تونس لسنة 2023.

افتتح الجلسة السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية، حيث ذكر الحضور بجدول الأعمال ثم أحال الكلمة للسيد منجي لهذب مدير الشؤون المالية لتقديم الموضوع الأول والمتعلق بمشروع تعديل ميزانية 2023 بمفعول الترفيع والتحويل.

حيث أفاد أن مشروع تعديل ميزانية 2023 المعروض على الجلسة يندرج في إطار تنفيذ مقرر وزير الداخلية المؤرخ في 14 جويلية 2023 والقاضي بالترخيص لبلدية تونس في استغلال

جانب قدره (**19.571.304,000 د**) من الدعم السنوي بعنوان الإستثمار لسنة 2023 لتمويل نفقات التصرف في حدود المجالات المنصوص عليها وذلك من أصل قيمة المناب البالغ جمليا (**28.477.852,000 د**). كما أشار أن آليات تنفيذ المقرر المذكور تقتضي إجرائيا اللجوء إلى ما يلي:

✓ الترفيع في موارد العنوان الأول لميزانية بلدية تونس لسنة 2023 بمبلغ جملي قدره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف وثلاثمائة وأربعة دينار (**8.521.304,000 د**) وذلك على مستوى المنح الإستثنائية من تحويلات الدولة بعنوان التسيير.

✓ توزيع مبلغ قدره ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دينار (**3.500,000 د**) من بقايا الإعتماد المرسم بعنوان نفقات التصرف الطارئة غير الموزعة.

وستوظف مبالغ الترفيع والتوزيع كإعتمادات إضافية للإعتمادات المخصصة لخلاص ديون بعض المؤسسات العمومية حسب بيانات الجدول الموالي:

بحساب الدينار	**المبرمج للخلاص**	**الاعتماد المتوفر**	**الاعتماد المطلوب**	**الإجراء المقترح**
*متخلدات تجاه **STEG**	10 556 511	3 750 000	6 806 511	1) ترفيع في موارد ع1: 8 521 304
*متخلدات تجاه **SONEDE**	4 086 236	800 000	3 286 236	
*متخلدات تجاه مؤسّسات عمومية أخرى				
- الصندوق **CNRPS**	4 148 071	3 000 000	1 148 071	2) توزيع ن ت ط غ م: 3 500 000
- بنك الاسكان BH	780 486	00 00	780 486	
12 021 304	**19 571 304**	**7 550 000**	**12 021 304**	

بالنسبة لعملية الترفيع: سيتم الترفيع في موارد العنوان الأول لميزانية بلدية تونس لسنة 2023 بمبلغ جملي قدره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف وثلاثمائة وأربعة دينار (**8.521.304,000 د**) وذلك على مستوى المنح الاستثنائية من تحويلات الدولة بعنوان التسيير حسب بيانات الجدول التالي:

ص	ص ف	فصل	فقرة	ف ف	بيان الموارد	سنة 2023	بمقتضى المقرر	الترفيع المقترح	النهائي
6					الصنف السادس: تحويلات الدولة بعنوان التسيير				
	1				1 - تحويلات من ميزانية الدولة بعنوان التسيير				
		61.02			تحويلات إستثنائية				
			1		المنح الإستثنائية بعنوان التسيير	10 000 000	19 571 304	8 521 304	18 521 304
						10 000 000	**19 571 304**	**8 521 304**	**18 521 304**

وتبعا لهذا الترفيع تصبح جملة موارد ونفقات ميزانية بلدية تونس لسنة 2023 في حدود مائتين وخمسة عشرين مليون وخمسمائة وإثنان وتسعين ألف ومائة وإثنين وستين دينار (**225.592.162 د**):

قبل الترفيع	بعـد الترفيع
➢ **المـــوارد ..... 217.070.858 د**	**225.592.162 د**
• **العنـــوان الأول** ..... 160.364.000 د	• 168.885.304 د
• **العنـــوان الثاني** ..... 56.706.858 د	• 56.706.858 د
➢ **النفقـــات..... 217.070.858 د**	**225.592.162 د**
• **العنـــوان الأول** ..... 160.364.000 د	• 168.885.304 د
• **العنـــوان الثاني** ..... 56.706.858 د	• 56.706.858 د

وفيما يلي الفصول موضوع الترفيع:

☒ **المـــــــــــــــــــــــــــــــوارد:**

بحساب الدينار

عنوان	جزء	صنف	ص ف	فصل	فقرة	ف ف	بيان الموارد	التقديرات	الإنجاز	مبلغ الترفيع	المبلغ النهائي
1	2	6					**الصنف السادس: تحويلات الدولة بعنوان التسيير**				
			1				**1- تحويلات من ميزانية الدولة بعنوان التسيير:**				
				61.02			تجويلات استثنائية				
					1		المنح الاستثنائية بعنوان التسيير	10 000 000	19 571 304	8 521 304	18 521 304
							جملـة الصنف السادس	**38.140.000**	_	**8.521.304**	**46.661.304**
							جملـة موارد العنـوان الأوّل	**160.364.000**	_	**8.521.304**	**168.885.304**
							جملـة الميزانية	**217.070.858**	_	**8.521.304**	**225.592.162**

النفقـــــــــــــــات:

سيخصص مبلغ الترفيع البالغ مقداره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف وثلاثمائة وأربعة دينار (**8.521.304,000 د**)، والمتأتي من إستغلال جانب من الدعم المالي السنوي بعنوان الإستثمار لسنة 2023، كإعتماد إضافي لفائدة الإعتمادات المرسمة بعنوان تسديد المتخلدات تجاه كل من الشركة التونسية+

للكهرباء والغاز "***STEG***" والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه "***SONEDE***" حسب بيانات الجدول الموالي:

بحساب الدينار

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	الإعتماد المرسم	مبلغ الخلاص حسب المقرر	مبلغ الزيادة		الإعتماد النهائي
						عن طريق الترفيع	عن طريق التحويل	
02.201			**القسم الثاني: وســـائل المصالـــــح** نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية					
	80		تسديد المتخلدات					
		3	متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	3.750.000	10.556.511	6.806.511	00 000	10.556.511
		4	متخلدات تجاه الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	800.000	4.086.236	1.714.793	1.571.443	4.086.236
			المجموع	**4.550.000**	**14.642.747**	**8.521.304**	**1.571.443**	**14.642.747**
			جملـة القسم الثاني	**44.362.615,150**				**54.455.362,150**
			جملـة نفقات العنـوان الأوّل	**160.364.000,000**				**168.885.304,000**
			جملـة نفقات الميزانية	**217.070.858,000**				**225.592.162,000**

بالنسبة لعملية التوزيع والتحويل: في إطار تنفيذ مقرر السيد وزير الداخلية المشار إليه أعلاه وإضافة إلى عملية الترفيع الآنف ذكرها، القيام بتوزيع جزئي ثان بمبلغ قدره ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دينار (**3.500.000,000 د**) من الإعتماد المتبقي بعنوان نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة وتحويلها إلى الفقرات المتعلقة بتسديد المتخلدات لفائدة بعض المؤسسات العمومية المعنية وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	المرسم حاليا بميزانية 2023	مبلغ التحويل		الإعتماد النهائي لسنة 2023	الملاحظات
					الزيادة	النقصان		

					العنـــوان الأوّل: نفقات العنـــوان الأوّل			
					الجزء الأوّل: نفقات التصرف			
					القسم الثاني: وســـائل المصالـــــح			**2**
					نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية			**02.201**
					تسديد المتخلدات		**80**	
دون إعتبار الزيادة المتأتية عن طريق الترفيع	2 371 443,000	00 00	**1 571 443,000**	800 000,000	متخلدات تجاه الشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه	4		
دون اعتبار الإعتماد المتوفر على مستوى الفصل " 03.302 - 01- 0010 & 02"	3 028 557,000	00 00	**1 928 557,000**	1 100 000,000	متخلدات تجاه مؤسّسات عمومية أخرى	20		
	1 948) (071,000	00 00	(1 148 071,000)	(800 000,000)	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية **CNRPS**			
	780) (486,000	00 00	(780 486,000)		بنك الاسكان **BH**			
دون إعتبار الزيادة المتأتية عن طريق الترفيع	**37 498 881,315**	**00 00**	**3 500 000,000**	**33 998 881,315**	**جملة الفصل 02.201**			
دون إعتبار الزيادة المتأتية عن طريق الترفيع	**47 862 615,150**	**00 00**	**3 500 000,000**	**44.362.615,150**	**جملة القسم الثاني**			
					القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة			**4**
					نفقـات التصـرّف الطارئـــــة			**04.400**
	1 830 883,535	3 500 000,000	00 00	5 330 883,535	**نفقـــات التصـرّف غير الموزّعـــــة**			**04.401**
	1 830 883,535	**3 500 000,000**	**00 00**	**5 330 883,535**	**جملة الفصل 04.401**			
	1 830 883,535	**3 500 000,000**	**00 00**	5 330 883,535	**جملة القسم الرابع**			
دون إعتبار الزيادة المتأتية عن طريق الترفيع	**153 819 380,000**	**3 500 000,000**	**3 500 000,000**	**153 819 380,000**	**جملة الجزء الأول**			
دون إعتبار الزيادة المتأتية عن طريق الترفيع	**160 364 000,000**	**3 500 000,000**	**3 500 000,000**	**160 364 000,000**	**جملـة نفقـات العنـوان الأول**			

❖ النقاش والتداول في الموضوع:

أكّد **السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية** بأن قرارالسيد وزير الداخلية حول الترخيص لبلدية تونس في استغلال جانب من الدعم المالي السنوي بعنوان الاستثمار لتمويل نفقات التصرف لسنة 2023 هو من بين الإجراءات العملية المتخذة من طرف سلطة الاشراف لمعاضدة مجهودات البلدية ومساعدتها على تجاوز صعوباتها المالية.

ومن جهته أوضح **السيد المدير العام للمصالح المشتركة** بأنه على مستوى وثيقة المشروع النهائي لتعديل الميزانية سيتم دمج مقترحي الترفيع والتحويل صلب قرار واحد ولئن تم عرضهما بشكل مفصل لمزيد التوضيح.

تساءل **السيد المدير العام للطرقات والمنتزهات والمناطق الخضراء** عن إمكانية برمجة المتخلدات تجاه الخواص ضمن المقرّر المذكور كما أشار إلى وجود عدة ملاحظات وتحفظات بشأن فواتير استهلاك الماء موضوع التسوية بحيث يتعين مراجعتها مع مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "***SONEDE***" ورفع كل الاحترازات حولها.

وإجابة عن هذا التساؤل، أفاد السيد **مدير الشؤون المالية** أن قرار الترخيص الصادر عن السيد وزير الداخلية تضمن قائمة حصرية لديون المؤسسات العمومية المزمع تسويتها مع ضبط مبالغ الخلاص وبالتالي فإن ديون الخواص غير معنية بذلك مؤكدا أنه على مستوى التنفيذ سيتم التثبت في مبالغ الفواتير الراجعة لشركة "***SONEDE***" والتدقيق فيها وأن عملية التسوية ستشمل فقط الأقساط التي يقع إقرار صحتها من حيث موضوعها واستحقاقها.

وأضافت السيدة كاهية مدير التصرف في الدين بأن مستحقات شركة "***SONEDE***" هي في حـدود 6 مليون دينار في حين أن المبلغ المبرمج للخلاص هو في حدود 4 مليون دينار وبالتالي فإن وجود ملاحظات وتحفظات بشأن بعض الفواتير لا يحول مبدئيا دون تنفيذ مقررالسيد وزير الداخلية على أن تتم معالجة الإشكاليات العالقة مع مصالح الشركة في الابان.

ومن جهته، طلب **السيد مدير الشؤون القانونية والنزاعات** استفسارا حول الفارق بين الاعتماد المرسم بالميزانية كمنح استثنائية بعنوان التسيير والاعتماد النهائي المزمع تحويله من طرف الدولة بمقتضى قرار السيد وزير الداخلية ثمّ تساءل عن الأسباب وكذلك حول اقتصار الترفيع في الميزانية في حدود 8,5 مليون دينار عوضا عن الفارق أي 9,5 مليون دينار.

في هذا الخصوص، أوضح السيد **مدير الشؤون المالية** بأن هذا الإجراء هو يمثل استثناء في الميزانية ويهم فقط بلديات مراكز الولايات وذلك عملا بمقتضيات الفقرة الثانية (جديدة) من الفصل الخامس لقرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 29 جوان 2021

المنقح لقرار وزير المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 22 جوان 2018 والمتعلق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية. وعليه حتى على مستوى إعداد الميزانية، فإن تقديرات الإدارة تكون حذرة وفي حدها الأدنى مراعاة لبرامج البلدية في المجال الاستثماري.

أما بخصوص مقترح الترفيع، فإنه تم الاقتصار فقط على المبلغ الإضافي المطلوب توفيره خارج إطار عمليات التحويل الممكنة لتنفيذ قرار السيد وزير الداخلية.

كما طلبت **السيدة المديرة العامة للتهيئة والبناء والتهذيب بالنيابة** توضيح حول مدى معالجة البلدية لمديونيَتها من خلال استغلال جانب من الدعم المالي السنوي بعنوان الاستثمار لتسديد جزء من المتخلدات تجاه بعض المؤسسات العمومية.

وأكّد السيد **مدير الشؤون المالية** أنه سيتمّ استغلال جانب قدره **(19.571.304,000 د)** من الدعم السنوي بعنوان الاستثمار لسنة 2023 لتسديد بعض المتخلدات تجاه المؤسسات العمومية ستكون بذلك مديونية البلدية قد تراجعت إلى مستوياتها الدنيا بما لا يثقل كاهل الميزانية مستقبلا عدم تسجيل ديون جديدة.

ومن جهته، شدد **الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية** على ضرورة القيام بالمقاربات اللازمة مع المؤسسات المعنية وتنفيذ خطة العمل المعتمدة ومساعدة البلدية على تجاوز صعوباتها المالية في محاورها الثلاث والمتمثلة في تعبئة وتنمية الموارد وترشيد النفقات وحوكمتها وتطهير الديون المتخلدة بذمّتها.

❖ **قـــرار الجـلسـة**:

بعد التداول والنقاش، تمت الموافقة بإجماع الحاضرين على مقترحي الترفيع والتحويل وتعديل الميزانية البلدية لسنة 2023 على ضوء ذلك:

على مستوى الموارد: (بحســاب الدينــار)

عنوان	جزء	صنف	ص ف	فصل	فقرة	ف ف	بيان الموارد	التقديرات	الإنجاز	مبلغ الترفيع	المبلغ النهائي

				الصنف السادس: تحويلات الدولة بعنوان التسيير				6		
				1- تحويلات من ميزانية الدولة بعنوان التسيير:			1			
				تحويلات إستثنائية		61.02				
18 521 304	8 521 304	19 571 304	10 000 000	المنح الإستثنائية بعنوان التسيير		1				
46.661.304	**8.521.304**	_	**38.140.000**	**جملـة الصنف السادس**						
168.885.304	**8.521.304**	_	**160.364.000**	**جملـة موارد العنـوان الأوّل**						
225.592.162	**8.521.304**	_	**217.070.858**	**جملـة الميزانية**						

- **البقية بدون تغيير**
- **على مستوى النفقات:**

بحساب الدينار

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	المرسم حاليا بميزانية 2023	مبلغ التعديل الزيادة	مبلغ التعديل النقصان	الإعتماد النهائي لسنـة 2023
			العنـوان الأوّل: نفقات العنـوان الأوّل				
			الجزء الأوّل: نفقات التصرف				
2			**القسم الثاني: وسـائل المصالـــح**				
02.201			**نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية**				
	80		**تسديد المتخلدات**				
		3	متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	3.750.000	6.806.511	00 00	10 556 511
		4	متخلدات تجاه الشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه	800 000,000	3.286.236	00 00	4.086.236
		20	متخلدات تجاه مؤسّسات عمومية أخرى	1 100 000,000	**1 928 557,000**	00 00	3 028 557,000
			الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية **CNRPS**	800 000,000	1 148 071,000	00 00	1 948 071,000
			بنك الاسكان **BH**	_	780 486,000	00 00	780 486,000
			جملة الفصل 02.201	**33 998 881,315**	**12 021 304,000**	**00 00**	**46 020 185,315**
			جملة القسم الثاني	**44.777.496,465**	**12 021 304,000**	**00 00**	**56 798 800,465**
4			**القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة**				
04.400			**نفقـات التصـرّف الطارئـــة**				
04.401			**نفقـــات التصـرّف غير الموزّعـــة**	5 330 883,535	00 00	3 500 000,000	1 830 883,535
			جملة الفصل 04.401	**5 330 883,535**	**00 00**	**3 500 000,000**	**1 830 883,535**
			جملة القسم الرابع	5 330 883,535	**00 00**	**3 500 000,000**	**1 830 883,535**
			جملة الجزء الأول	**153 819 380,000**	**12 021 304,000**	**3 500 000,000**	**162 340 684,000**
			جملـة نفقـات العنـوان الأول	**160 364 000,000**	**12 021 304,000**	**3 500 000,000**	**168 885 304,000**
			جملة الميزانية	**217 070 858,000**	**12 021 304,000**	**3 500 000,000**	**225 592 162,000**

الموضوع عدد 02: برنامج إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف سنة 2024:

أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط لتقديم النّقطة **الثانية من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة بعرض برنامج إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف سنة 2024، فيما يلي نص المذكّرة:

فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية مقترح لإدارة النظافة يتمثل في تنفيذ بعض خدمات النظافة عن طريق المناولة حسب البرنامج التالي:

- جزء عن طريق الوكالة البلدية للخدمات البيئية في إطار اتفاقية
- جزء عن طريق شركات خاصة في إطار طلب عروض.

المبررات:

دأبت بلدية تونس منذ سنوات عديدة على تنفيذ بعض خدمات النظافة بالمنطقة البلدية عن طريق الوكالة البلدية للخدمات البيئية في إطار اتفاقيات سنوية بهدف تغطية العجز الظرفي الذي تسجله البلدية في المعدات والعملة.

وفي نهاية سنة 2020، وأمام تفاقم هذا العجز خاصة بعد جائحة الكورونا، قررت البلدية الترفيع في حجم تعاملها مع الوكالة وتكليفها بتنفيذ خدمات النظافة من رفع الفضلات المنزلية والكنس اليدوي كامل السنة بثلاثة دوائر بلدية وهي الحرائرية والزهور والسيجومي، وتغيير كيفية التعامل معها من كراء المعدات إلى تكليفها بتنفيذ الأشغال بنفسها.

وقد تمّ ابرام اتفاقية إطارية في الغرض مدتها 3 سنوات انطلاقا من جانفي 2021 وقيمتها **4.251.110,000 د في السنة.**

أهم أهداف ابرام هذه الاتفاقية:

- تغطية العجز في المعدات والأعوان بالنسبة للبلدية
- تحسين مستوى النظافة بهذه الدوائر
- إعادة توظيف المعدات والأعوان بهذه الدوائر بتوزيعها على باقي الدوائر لتحسين مستوى النظافة بها
- تخفيف العبء على الورشات العامة لتتمكن من إيلاء عناية أكبر بالمعدات وصيانتها وإصلاحها في أحسن الظروف.
- توفير نشاط قار للوكالة يؤمن لها موارد قارة لتغطية نفقاتها، خاصة وأن توفير النشاط للوكالة هو من مسؤوليات البلدية حسب ما ينص عليه القانون الأساسي للبلديات وقرار إحداث الوكالة.

ونظرا لعلم البلدية وقناعتها بـــ:

- عدم توفر المعدات الكافية لدى الوكالة
- عدم توفر العمال وإطار التسيير والمراقبة
- عدم جاهزيتها لتنفيذ نشاط بهذا الحجم،
- عدم خبرتها بتنفيذ وتسيير أشغال رفع الفضلات المنزلية،

فقد تم الاتفاق على أن تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ الخدمات بوسائلها الذاتية أو عن طريق المناولة.
على أساس أن تقوم الوكالة في الأثناء :
- باقتناء المعدات اللازمة
- انتداب الأعوان والإطارات اللازمة
- اكتساب الخبرة الضرورية

لتتعهد بتنفيذ هذه الأشغال بنفسها لاحقا،
وإسنادها دوائر أخرى في إطار ملاحق للاتفاقية أو عند تجديد الاتفاقية.
وقد اختارت الوكالة أن تقوم بتنفيذ الخدمات المطلوبة بدائرتي السيجومي والزهور بوسائلها الخاصة، والتعويل على مقاولين عن طريق طلب عروض لتأمين خدمات رفع الفضلات المنزلية بدائرة الحرائرية.

ولكن وبعد مرور سنتين ونصف على انطلاق تنفيذ هذه الاتفاقية فإن النتائج المسجلة ـ بالنسبة للبلدية على الأقل ـ تعتبر كارثية.

وحيث فشلت الوكالة في فشلا تاما في تنفيذ هذه الاتفاقية سواء كان ذلك بالنسبة للدوائر التي تنفذها بوسائلها أو الدائرة التي تنفذها عن طريق الخواص:

1) بالنسبة لدائرتي الزهور والسيجومي التي تقوم الوكالة بتنفيذها بوسائلها:

- لم تقدر الوكالة على التعهد بتسيير أشغال رفع الفضلات بنفسها رغم مرور سنتين ونصف على الانطلاق في تنفيذ الاتفاقية، لذا اضطرت إدارة النظافة لمواصلة تسيير الأشغال عن طريق أعوانها بأقسام التنظيف والعملية متواصلة إلى حدّ هذا التاريخ.

-لم تقم إلى يومنا هذا بتوفير أعوان التسيير والمراقبة المنصوص عليهم بالاتفاقية

-تأخر كبير في توفير الحاويات وتركيز سلاّت المهملات

-تكرر الأعطال بالشاحنات الضاغطة التابعة للوكالة والتأخير في إصلاحها والعجز أحيانا على تعويضها مما يعطل عمليات رفع الفضلات.

-سوء التنسيق بين الشاحنات الضاغطة التابعة للوكالة والشاحنات الصغيرة التابعة للمقاول مما يعطل عملية رفع الفضلات بالمنطقة.

- تدهور وضعية الحاويات المركزة بالطريق العام وعدم القيام بصيانتها وغسلها منذ تركيزها رغم تنصيص الاتفاقية على ضرورة صيانتها وغسلها مرة في كل شهر على الأقل
- تعدد الإضرابات بالوكالة (11 أوت 2021 و23 و24 سبتمبر 2021 و27 ديسمبر 2021 و29 أفريل 2022) مما ادخل اضطرابا بالعمل بالدائرتين المذكورتين، وكذلك في باقي الدوائر بما أن إدارة النظافة تضطر لإيجاد حلول لتلافي هذا التعطيل ويكون ذلك على حساب باقي الدوائر
- عدم انتظام رفع الفضلات المنزلية ببعض المناطق إلى يومنا هذا، على غرار الحزام الخلفي لحي هلال بدائرة السيجومي.
- عدم توفير منظومة GPS بشاحنات الوكالة وشاحنات المقاولين التابعين لها رغم التنصيص على ذلك بالاتفاقية. ورغم المراسلات العديدة إلى الوكالة فإنه لم يتم تمكيننا من هذه المنظومة **إلا بعد سنتين من انطلاق تنفيذ الاتفاقية**.
- رغم التأخير الكبير في تسليمنا منظومة GPS فإن هذه المنظومة لا تشتغل بصفة منتظمة إلى الآن.
- النقص في عدد أعوان ومعدات الكنس

ورغم أن إدارة النظافة تقوم في إطار عمليات المراقبة المستمرة بتوثيق كل الاخلالات المسجلة بواسطة تقارير ومراسلات يتم توجيهها في الإبان إلى الوكالة وكذلك إلى رئيسة البلدية بوصفها رئيسة مجلس إدارة الوكالة، للمطالبة بضرورة رفع هذه الاخلالات وتفادي المخالفات المسجلة في تنفيذ الاتفاقية فإننا لم نسجل: لا رد على المراسلات ولا رفع للاخلالات

2) بالنسبة لدائرة الحرائرية

- تأخر انطلاق تنفيذ الصفقة بدائرة الحرائرية بـ 15 شهر مما أدخل اضطرابا على برامج النظافة بباقي الدوائر.

- الإصرار على إدراج الحاويات النصف مطمورة بالصفقة بواسطة ملحق دون استشارة إدارة النظافة رغم علمها بأن هذه الحاويات متلفة ومغمورة بالأتربة والحجارة وخارج نطاق الخدمة منذ مدة، مما أدى إلى إشكاليات كبيرة بين الوكالة والبلدية من جهة والوكالة والمقاول من جهة أخرى لم يتسن فضها إلى يومنا هذا.

- الإصرار على الانطلاق في تنفيذ الأشغال بالقسط 1 دون التنسيق مع إدارة النظافة رغم عدم التزام الشركة بتوفير ما هو مطلوب منها بكراس الشروط.

- الإصرار على عدم تمكين إدارة النظافة من مراقبة شاحنات رفع الفضلات بواسطة منظومة GPS رغم مراسلاتها العديدة .

- تدهور وضعية الحاويات المركزة بالطريق العام وعدم القيام بصيانتها وغسلها منذ تركيزها رغم تنصيص الاتفاقية على ضرورة صيانتها وغسلها مرة في كل شهر على الأقل

- تعطل عملية رفع الفضلات عديد المرات نتيجة توقف المقاولين عن العمل بسبب عدم خلاص مستحقاتهم

- إصرار الوكالة على فسخ عقد الشركة المكلفة بتنفيذ القسط عدد 1 رغم موافقة إدارة النظافة على الترفيع في كميات الفضلات المنزلية بالاتفاقية حسب طلبها. مما أدخل اضطرابا على عملية رفع الفضلات المنزلية بهذا القسط.

- عدم قيام الوكالة بالإجراءات اللازمة لتعويض الشركة المنسحبة في الآجال مما أدى إلى اضطراب في عملية رفع الفضلات ونقص في الحاويات والمعدات لعدة أيام.

وعلى غرار السيجومي والزهور فإن كل التقارير والمراسلات التي تقوم إدارة النظافة بإرسالها إلى الوكالة أو إلى رئيسة البلدية بوصفها رئيسة مجلس إدارة الوكالة حول هذه الاخلالات تبقى دون رد،

كما تم عقد عديد الجلسات لمعالجة الاخلالات المذكورة (وخاصة بالنسبة للحاويات النصف مطمورة وخلاص المقاولين)، ولكن لم تلتزم الوكالة في أي مرة بالقرارات المتخذة خلال هذه الجلسات.

كما قامت إدارة النظافة بتوجيه ملف إلى الإدارة المركزية يبين كافة الاخلالات والعقوبات المالية الواجب توظيفها على الوكالة بسبب هذه الاخلالات والتجاوزات

لذا وبالنظر إلى كل هذه المعطيات يتبين أن هذه التجربة في شكلها الحالي فشلت فشلا ذريعا حيث :

- لم تمكن من تحسين مستوى النظافة مثلما كان مؤملا، بل على العكس لاحظنا تردي لمستوى النظافة بالدوائر الثلاث في فترات عديدة.

- لم تمكن من استغلال كل إمكانيات هذه الدوائر لدعم الدوائر الأخرى، وخاصة على مستوى أعوان التسيير حيث بقيت إدارة النظافة تسيّر أشغال التنظيف بالسيجومي والزهور خاصة.

- تعدد المشاكل التي أثرت بشكل كبير على سير العمل وعلى مستوى النظافة واضطرار إدارة النظافة للمساهمة في حل هذه الاشكاليات على حساب مهامها.

- لم نسجل أي تحسن في مردود الوكالة ولم تطور من وسائلها وإمكانياتها بما يشجع البلدية على إسنادها المزيد من الأنشطة في هذا المجال.

في إطار إعداد ميزانية النظافة لسنة 2024،

ونظرا لضرورة مواصلة اعتماد المناولة في خدمات النظافة خاصة في ظل تواصل وتفاقم النقص في المعدات والأعوان،

ونظرا لضرورة إسناد الوكالة لنشاط يؤمن لها موارد لتغطية نفقاتها،

وتفاديا للوقوع في نفس الإشكاليات التي تم ذكرها،

تقترح إدارة النظافة مواصلة تنفيذ جزء من خدمات النظافة في إطار المناولة ولكن بالشكل التالي:

1) ابرام اتفاقية مع الوكالة لإسداء كل الخدمات التي يمكنها تنفيذها بوسائلها الذاتية وهي:

- رفع الفضلات المنزلية بواسطة شاحنات ضاغطة بدائرة العمران الأعلى
- رفع الفضلات المختلفة بواسطة تراكس وشاحنات بكل الدوائر
- تفريغ الصناديق العملاقة المركزة بمستودعات النظافة بواسطة شاحنات رافعة صناديق

2) تعهد إدارة النظافة بالقيام بالإجراءات الخاصة بتنفيذ الخدمات عن طريق الخواص فيما يخص:

- رفع الفضلات المنزلية بدوائر السيجومي والزهور والحرائرية والكبارية
- الكنس اليدوي بكافة الدوائر
- تنظيف المقابر

ويبين الجدول المصاحب الخدمات التي تعتزم البلدية تنفيذها عن طريق المناولة، وكيفية تنفيذها والقيمة الجملية لهذه الخدمات.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيد سهيل ساسي:**

-اعتبر السيد مدير عام المصالح المشتركة أنه من الضروري تحديد المعايير الكفيلة بإقرار اللجوء إلى الوكالة أو الخواص.

- كما اضاف أن بلوغ النجاعة والجودة تعتبر من المعايير الهامة التي يمكن اعتمادها في مثل هذه الوضعيات.

*** تدخل السيد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط:**

أفاد أنه من الضروري إحداث موارد قارة للوكالة مقابل إسداء الخدمات.

* كما أضاف أنّ اللجوء إلى الخواص كإجراء قد يثقل كاهل الوكالة البلدية للخدمات البيئية بالمديونية.

***تدخل السيد الأخضر الدخيلي مدير النظافة:**

شدّد على ضرورة الإسراع في اتخاذ القرار المناسب لحلّ هذا الاشكال.

***تدخل السيد سليمان القلّي الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار أن مجال النظافة في بلدية تونس يمرّ بعدة صعوبات في بعض الدوائر البلدية أهمّها الاخلالات التي قامت بها الوكالة وعدم التزامها بالاتفاقية المبرمة.

وفي هذا الاطاراقترح السيد الكاتب العام للبلدية عقد جلسة عمل مع المقاولين الذين يطالبون بمستحقاتهم المالية من الوكالة وبحضور مختلف الأطراف المعنية وذلك في أقرب الآجال بهدف إيجاد الحلول الكفيلة بتسوية الوضعية.

قـــرار اللّجنـــة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على ضرورة ارجاء اتخاذ القرار المناسب مع إعادة درس الوضع العام للنظافة ببعض الدوائر البلدية (الصعوبات المعترضة/ الحلول المقترحة) وخاصة البحث عن الجدوى والنجاعة في تشريك الوكالة البلدية للخدمات البيئية أو الخواص من عدمه.

إثر ذلك،أحال السيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس الكلمة للسيد عادل بالطيب مدير عام الطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات لتقديم النقاط الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من جدول أعمال الجلسة .

<u>الموضوع عدد 3:</u> مقترح لزمة استغلال جزء من المنبت البلدي بالعقبة:

قدّم السيد عادل بالطيب مذكرة تفسيرية مرفقة بمشروع كراس الشروط معدّة للغرض.

في نطاق حسن استغلال وتثمين المنبت البلدي بالعقبة الذي يمسح حوالي 22 هكتارا والكائن بمنطقة الحرايرية وحيث أن المساحة المستغلّة حاليا لا تتجاوز 50 % من مساحته الجملية نظرا لنقص الامكانيات البشرية والمعدات وخاصة اليد العاملة المختصّة فإنه يقترح تشريك القطاع الخاص في استغلال جزء منه في حدود 05 هكتارات عن طريق لزمة استغلال ما يوفر تدعيم الرصيد النباتي بأنواع جديدة ونادرة للبلدية والاستفادة بتبادل الخبرات وتطوير تقنيات الانتاج النباتي.

وفيما يلي أهم النقاط الواردة بكراس الشروط:

- اقتراح اسناد مساحة 05 هكتارات من المنبت البلدي عن طريق لزمة استغلال لمدة 10 سنوات.
- تعهد المستلزم بتوفير سنويا ما يقارب 60.000 نبتة مجانا لفائدة البلدية لتدعيم رصيدها النباتي.
- تحديد الأنشطة في مجال انتاج نباتات الزينة
- تهيئة المساحة المقترحة وتجهيزها حسب خصوصية المنبت وطبقا للتراتيب العمرانية.

- اقتـراح إسـناد اللزمـة حسـب منهجيـة تعتمـد علـى تطـابق الملـف الفنـي وبـاقتراح العـرض المالي الأكثر ثمنا.

فالمعروض على أنظار لجنتكم الموقرة، التداول في الموضوع وإبداء الرأي فيه.

وعلـى إثـره فسـح السـيد الكاتـب العـام للبلديـة المجـال للسـادة الحضـور لمناقشـة هـذا الموضوع. فتمحورت تدخّلاتهم في النقاط التالية:

*** تدخل السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة:**

شدّد على ضرورة عرض ملف هذه اللزمة على لجنة اللزمات المحدثة للغرض.

***تدخل السيد سامي بالهوشات مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف:**

أفـاد أنـه مـن الضـروري الاسـتئناس بدراسـة الجـدوى مـن اللجـوء إلـى اللزمـات مـع وجـوب مراجعة الملف الفني والعقاري للجزء من المنبت المعني باللزمة.

***تدخل السيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

تسـاءل عـن عـرض هـذا الموضـوع علـى أنظـار المجلـس البلـدي السـابق أو اللجـان المعنيـة مـن عدمه للاطلاع على آراء ومقترحات الحاضرين.

وعلى إثره تمّ مراجعة الادارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي والانتخابات والاحاطة بالدوائر، فتبيّن انه تمّ عـرض مشروع استلـزام جزء من المنبت البلـدي بالعقبـة خلال الدورة العادية الرابعـة لسنـة 2020 (جلسة يوم 25 نوفمبر 2020) ، حيث تـمّ ارجـاء البتّ إلى حيـن

تـدارس مختلـف النقـاط المطروحـة مـن قبـل أعضـاء المجلـس البلـدي بعـد إعـادة عرضـه فـي اجتمـاع مشـترك علـى أنظـار اللجـان التاليـة: لجنـة الشـؤون الماليـة والاقتصـادية ومتابعـة التصرف لجنة الشؤون القانونية والملاك البلدية لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية ولجنة

المنـاطق الخضـراء ، مـع تقـديم جـدول توضـيحي بالأرقـام يتضـمن كلفـة المشـروع ودراسة الجدوى من استلزام 5 هكتارات من منبت العقبة.

قـــرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة تأجيل البتّ في مشروع استلزام جزء من منبت العقبة إلى حين عرضه على أنظار لجنة اللزمات، مع تقديم دراسة الجدوى من المشروع.

<u>الموضــوع عــدد 4:</u> مقترح لزمة استغلال حديقة عمومية بمنطقة البحيرة:

وبعد، في نطاق حسن استغلال وتثمين المناطق الخضراء والحدائق العمومية وتطوير هذا القطاع لما يوفر لمختلف المواطنين من خدمات متنوعة ومتطورة إضافة إلى تخفيف عبء تكلفة تعهد المساحات الخضراء بمدينة تونس، حيث يتمثل الاستغلال والتصرف باقتراح أنشطة رياضية وتثقيفية وألعاب ومشرب وأكلة سريعة ويكون هذا النشاط حسب المساحة والتي تتماشى مع خصوصية الفضاء.

وتبعا لذلك، أتشرف بأن أقترح عليكم إمكانية استلزام حديقتين عموميتين لبعث فضاءات ترفيهية حسب كراس الشروط المصاحب.

- حديقة كائنة بالمنزه التاسع تمسح حوالي 3500 متر مربع.
- حديقة كائنة بضفاف البحيرة تمسح حوالي 1,4 هكتارا.

و في ما يلي أهم النقاط الواردة بكراس الشروط:

-على المستلزم تقديم ملف إداري ووثيقة الضمان الوقتي وملف فني يتضمن قائمة في مختلف الأنشطة وبرنامج تهيئة المشروع ومكوناته ودراسة أولية وأمثلة وقائمة في مختلف التجهيزات والمعدّات المزمع تركيزها ورزنامة لمختلف أشغال التهيئة وآجالها وقائمة في العنصر البشري حسب المهام والاختصاص.

- إسناد اللزمة حسب منهجية تعتمد على تطابق الملف الفني وباقتراح العرض المالي الأكثر ثمنا.
- ضبط مدة استغلال بـ5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

فالمعروض على أنظار لجنتكم الموقرة، التداول في الموضوع وإبداء الرأي فيه.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيد سهيل ساسي المدير العام للمصالح المشتركة:**

تساءل عن سبب اللجوء إلى لزمة إذ يمكن الحديث عن استغلال خاصة وأنّ الأمر يتعلق بحديقة صغيرة.

*** تدخل السيد عادل بالطيب المدير العام للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات:**

تعقيبا على تساؤل السيد سهيل ساسي، أفاد السيد عادل بالطيب أنه قد وردت عدّة طلبات في استغلال هذه الحديقة.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف:**

أشار إلى ضرورة تحديد الجدوى من اللزمة قبل الشروع في إجراءاتها.

*** تدخل السيد سليمان القلّي الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار السيد الكاتب العام للبلدية إلى ضرورة تقديم تصورا (فنّيا وبيئيا وماليا) لاستغلال هذا الفضاء بما يمكّن من توفير مداخيل إضافية للبلدية.

قـــرار اللّجنـة

بعد التّداول والنّقـــاش، قــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع تأجيل النظر في مقترح استلزام الحديقتين العموميتين لمزيد الدرس والتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية.

الموضوع عدد 05 : النظر في وضعية منتزه برج علي الرايس :

تولّى السيّد عادل بالطيب ، المدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات، تقديم **مذكرة تفسيرية حول وضعية منتزه برج علي الرايس**

،هذا نصّها:

في نطاق الخطة الوطنية لإنجاز المنتزهات الحضرية، وبمقتضى مكتوبها عدد 2122 بتاريخ 20 ماي 2008 طلبت بلدية تونس من وزارة البيئة والتنمية المستديمة إمكانية مساعدتها على بعث مشروع

منتزه حضري بمنطقة الوردية (برج علي الرايس) وقد رحبت الوزارة بالمشروع وانطلقت الدراسات الفنية بالتنسيق والتشاور مع كل الأطراف المتدخلة وخاصة وزارة الدفاع الوطني ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث وبلدية تونس.

وقد إنطلقت أشغال التهيئة وإنتهت خلال سنة 2012 وواصلت وزارة البيئة صيانة وتعد هذا المنتزه

وتبعا لجلسة العمل الوزارية حول المنتزهات الحضرية المنعقدة بتاريخ 2013/09/12 التي صدرت عنها العديد من التوصيات نذكر من أهمها:

* إقــرار برنامج تدخلات عاجلة لتأهيل المنتزهات ورصد اعتمادات سنوية في إطار البرنامج الجهوي لمساعدة البلديات على مجابهة أعباء التصرف في المنتزهات الحضرية.

* إقــرار مبدأ إحالة التصرّف في المنتزهات الحضرية التي تتصرف فيها كلّ من وزارة التجهيز والبيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط إلى الجماعات المحلّية المعنية وذلك بعد إعادة تهيئتها.

* إحداث لجنة مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تضم الأطراف المعنية لتسوية الوضعيات العقارية للمنتزهات الحضرية حالة بحالة.

* دعوة وزارة الداخلية إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 90 لسنة 2005 المؤرّخ في 3 أكتوبر 2005 في إتجاه توضيح صلاحيّات رئيس البلدية في مجال التصرّف في استغلال المنتزهات الحضريّة.

* دعوة وزارة المالية للتنسيق مع وزارة التنمية والتعاون الدولي لرصد اعتمادات سنويّة في إطارة البرنامج الجهوري للتنمية لمساعدة البلديات على مجابهة أعباء التصرّف في المنتزهات الحضريّة.

وتبعا لذلك طلبت وزارة البيئة من البلدية تسلم هذا المنتزه إلا إنه تعذر ذلك بإعتبار أنه مصنف كمنطقة خضراء مجهزة (UV) حسب مثال التهيئة لمدينة تونس ولا ينطبق عليه قانون المنتزهات عدد 90 لسنة 2005 وبالتالي لا يمكن إستلزامهمن ناحية أخرى عدم توفر الإعتمادات المقترحة لتأهيله وتعهده حسب التوصيات المذكورة أعلاه إضافة إلى عدم توفر الإمكانيات لدى البلدية من حيث المعدات والموارد البشرية .

وقد تم إستغلال جزء من المنتزه كمقر لمعتمدية الوردية لحين انتهاء أشغال مقرها الجديد المبرمج لشهر نوفمبر 2017، حيث تم تحرير محضر تسليم مفاتيح المنتزه وإمضاؤه بتاريخ 29 أفريل 2016 بين وزارة البيئة والتنمية المستديمة ومعتمدية الوردية.

كما تم تسليم الفضاء مؤقتا لإدارة مجمع الصحة الأساسية بتونس الجنوبية لاستغلاله كمقر لمستوصف حفوز المزمع هو أيضا إعادة تهيئته.

وقد راسلت وزارة البيئة من جديد لتسلم المنتزه دون إنجاز للأسباب التي ذكرناها .

كما تم عقد جلسة عمل بتاريخ 23 مارس 2018 بمقر معتمدية الوردية للنظر في وضعية المنتزه.

وفي غياب الحراسة تعرّضت مكوّنات المنتزه إلى التخريب والحرق وأصبح مرتعا للمنحرفين ونقطة سوداء.

هذا وقد راسلت بلدية تونس وزارة البيئة في مناسبتين خلال سنتي 2019 و2023 قصد معاضدة مجهوداتها بتخصيص اعتمادات لإعادة المنتزه لحالته الأصلية بعد ما تعرض له من إتلاف وحرق.

واستجابت الوزارة مشكورة بمقتضى مكتوبها عدد 1888 بتاريخ 2023/04/12 واقترحت عقد جلسة عمل تضم كل الأطراف المتدخلة للنظر في إيجاد الحلول الكفيلة والملائمة لتطوير هذا المرفق وإحكام استغلاله. كما تلقت بلدية تونس طلبا من منظمة الكشافة التونسية لاستغلال هذا الفضاء في الأنشطة الشبابية والكشفية وذلك بمقتضى مكتوبها عدد 248 بتاريخ 24 ماي 2023 .

وتبعا لذلك، تمت دعوة ممثلي الأطراف المتدخلة في الموضوع (وزارة الداخلية، وزارة البيئة، ولاية تونس، بلدية تونس، الكشافة التونسية) لعقد جلسة في الغرض والتي أفضت إلى هذه المقترحات:

1- تشخيص الوضعية الحالية للفضاء وتقدير كلفة انجاز أشغال التهيئة التي تخص البناءات، الطرقات، التنوير العمومي والفضاءات الخضراء.

2- رصد الإعتمادات الضرورية والنظر مع جميع الأطراف المعنية (الوزارة، الولاية،البلدية) فيما يمكن توفيره من اعتمادات كمساهمة في كلفة إنجاز أشغال التهيئة.

3- اقتراح استلزام جزء من المنتزه أو كامل المنتزه على وضعه الحالي لفائدة الخواص طبقا لقانون المنتزهات 2005

4 - وضع فضاء برج على الرايس على ذمة منظمة الكشافة التونسية على أن تتعهد المنظمة بتكاليف إعادة التهيئة والاستغلال عن طريق اتفاقية تبرم في الغرض.

5- تكفل الأطراف المعنية (الوزارة، الولاية،البلدية) بأشغال إعادة التهيئة على أن تتعهد الكشافة التونسية بمصاريف الصيانة المتواصلة والمستدامة (حراسة، صيانة دورية لمختلف مكونات المشروع) عن طريق اتفاقية تبرم في الغرض.

6 – اقتراح استلزام جزء من المنتزه لفائدة الخواص طبقا لقانون المنتزهات 2005 ووضع الجزء الآخر على ذمة منظمة الكشافة التونسية،

فالمعروض على أنظار لجنتكم الموقرة، التداول في الموضوع وإبداء الرأي فيه.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار إلى وجود عدة إشكاليات في صيانة المنتزهات و تعهدها بإعتبار أنّ ذلك يستوجب إمكانيات مادية و بشرية هامة مضيفا أنّ منظمة الكشافة هي منظمة وطنية عريقة و لكن هذا لا ينفي إمكانية

منحها جزء من المنتزه و إبقاء الجزء الأكبر منه لفائدة العموم مع ضبط الشروط مسبقا.

*** تدخل السيد عادل بالطيب،المدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات:**

أفاد أنّه يصعب الإستثمار في هذا المنتزه بإعتبار موقعه قد لا يجلب الخواص للإستثمار فيه مضيفا أنّ منظمة الكشافة قد تعهّدت بصيانة المنتزه خاصة و أنّ لها إتفاقيات على المستوى الدولي في هذا الشأن.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات،مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

ساند االمدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات في توجّهه مؤكدا أنّه بإعتبار موقع المنتزه لن ترد عديد العروض من الخواص للإستثمار فيه .

وإعتبرأنه من الأفضل إبرام إتفاقية شراكة مع منظمة الكشافة طبقا لقانون الجمعيات ويقع التنصيص صلب الإتفاقية على :

- المساحة المستغلة من طرف الكشافة و بقاء بقية المنتزه مفتوحا للعموم بدون مقابل.
- كيفية تعهد و صيانة المنتزه من طرف منظمة الكشافة.

و في صورة إخلال المنظمة بذلك يتمّ فسخ الإتفاقية.

*** تدخل السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار إلى الموافقة المبدئية على إستغلال جزء من المنتزه لفائدة منظمة الكشافة التونسية مع ضبط شروط هذا الإستغلال و بقاء المنتزه مفتوحا للعموم.

*** تدخل السيدة ريم بنحسن ، كاهية مدير الأملاك البلدية:**

أشارت إلى ضرورة إعداد ملف فني للجزء من المنتزه الذي سيتم إستغلاله من طرف منظمة الكشافة التونسية.

قـرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة تأجيل النظر في مقترح وضع جزء من فضاء برج على الرايس على ذمة منظمة الكشافة التونسية مع دعوة السيد المدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات إلى ربط الصلة مع وزارة البيئة ، و بالتوازي مع ذلك دعوة قيادة منظمة الكشافة التونسية إلى تقديم تصور في كيفية إستغلال جزء من منتزه برج علي الرايس بما يخدم متساكني المنطقة ، مع التأكيد على بقاء المنتزه مفتوحا للعموم.

<u>الموضوع عدد 6</u>: مقترح اتفاقية شراكة مع الشركة التونسية للمشروبات لاستغلال مياه معالجة لريّ المساحات الخضراء ومنتزه البلفيدير:

في نطاق العناية بالمنتزهات الحضرية وحسن التصرف في الموارد المائية تقدمت شركة صنع المشروبات تونس بمقترح إنجاز مشروع تزويد حديقة البلفيدير بالمياه غير التقليدية عن طريق اتفاقية شراكة بينها وبين بلدية تونس حيث نمدكم بأهم النقاط

*** محتوى المشروع**

يتمثل المشروع في نقل المياه المعالجة في الوحدة الصناعية في باب سعدون إلى حديقة البلفيدير والقيام بالمعالجة التكميليّة تجعلها مطابقة لمواصفات إعادة استعمال لريّ المناطق الخضراء طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

*** مكونات المشروع**

- ❖ مدّ 1890متر من القنوات من مادة PEHD قطر 315 مم لنقل المياه المستعملة.
- ❖ مدّ 1520متر من القنوات من مادة PEHD قطر 260 مم لنقل المياه المعالجة.
- ❖ انجاز محطّة ضخّ بطاقة استيعاب 300 متر مكعّب في الساعة لضخ المياه المستعملة.
- ❖ انجاز محطّة ضخّ بطاقة استيعاب 200 متر مكعّب في الساعة لضخ المياه المعالجة.
- ❖ انجاز محطّة معالجة المياه المستعملة مندمجة بطاقة استيعاب 300 متر مكعّب في الساعة.
- ❖ انجاز محطّة معالجة الحمأة الصادرة عن المحطّة المندمجة.

*** تعهدات البلدية**

- ❖ بتعيين لجنة قيادة لتسيير المشروع في إطار الحوكمة الرشيدة
- ❖ بتوفير الأرض التي ستقام عليها محطّة المعالجة التكميليّة والأرض التي سيقام فيها حوض تجميع المياه.
- ❖ بإبرام الصفقات الضروريّة وإمضائها والمتعلّقة بالتصميم وانجازDB بالاعتماد على دراسة أوليّةAPS عن طريق مقاولات مختصّة ومتحصّلة على التراخيص اللازمة المذكورة في الإعلان عن طلب العروض.
- ❖ بعرض التصميم والدراسة على أنظار لجنة القيادة قبل التنفيذ.
- ❖ بتعيين مكتب دراسات مختصّ يتكفّل بمهمّة القيام بالمتابعة والمراقبة الفنيّة والمصادقة على الدراسات وملفات التنفيذ مع التنصيص صلب كراسات الشروط وجميع الوثائق الممضاة مع المقاولات على هذه المهمّة.

❖ توفير التمويلات اللازمة للمشروع

❖ صيانة المنشآت واستغلالها.

فالمعروض على أنظار لجنتكم الموقرة، التداول في الموضوع وإبداء الرأي فيه.

وعلى إثره فسح السيد الكاتب العام للبلدية المجال للسادة الحضور لمناقشة هذا الموضوع، حيث اتفق أعضاء اللجنة الادارية على **النقاط الأساسية التالية**:

- غموض حول تحديد الإطار القانوني المنظّم لهذه الشراكة.
- اختلال في التوازن بين مصالح بلدية تونس لفائدة الشركة المعنية.
- هذه الشراكة قد تحمّل البلدية أعباء ثقيلة في المقابل تتمتّع الشركة بمرابيح طائلة.
- البحث عن صيغة تعاقدية وقانونية لتشريك الديوان الوطني للتطهير في هذه الشراكة.
- فسح المجال للتنافس عبر اعلان طلب العروض.
- تكليف السيد عادل بالطيب مدير عام الطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات بربط الصلة مع الديوان الوطني للتطهير للتنسيق والتحاور بخصوص المشاركة في مراحل إنجاز المشروع.

قـــرار اللّجنـة

بعد التّداول والنّقـاش، قـرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع إعادة النظر في مقترح إبرام اتفاقية شراكة مع الشركة التونسية للمشروبات لاستغلال مياه معالجة لريّ المساحات الخضراء ومنتزه البلفيدير، مع ضرورة تشريك مصالح الديوان الوطني للتطهير في مختلف مراحل إنجاز المشروع واعلان طلب العروض.

ثمّ أحال السيد الكاتب العام للبلدية الكلمة للسيدة ريم بنحسن كاهية مدير الأملاك البلدية لتقديم النقطة السابعة من جدول أعمال الجلسة والمتمثلة في درس طلبات إسناد محلاّت سكنية **(ثلاثة حالات):**

الموضوع عـدد7: درس طلبات إسناد محلات سكنية:

قبل التطرّق إلى الوضعيّات الثلاثة حالة بحالة، تمّ مناقشة الموضوع بصفة إجمالية ويمكن تلخيص تدخلات السادة الحضور في النقاط الأساسية التالية:

-أكّد السيد الكاتب العام للبلدية على ضرورة الإسراع في مرحلة أولى إعداد دليل إجراءات إسناد المساكن البلدية ذات الصبغة الاجتماعية عن طريق التسويغ والشروع في دراسة المطالب الواردة حالة بحالة.

- اقترح السيد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط تحيين القائمة والمطالب حسب الأولويات. كما تساءل عن امكانية إعادة النظر في المطالب المرفوضة سابقا.
- أبرز السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة أن إعداد دليل إجراءات اسناد المساكن البلدية سيساهم في اتخاذ القرارات المناسبة في المطالب المعروضة مشدّدا على ضرورة تصنيف المساكن (وظيفية، اجتماعية، موجهة للأعوان البلديين، محلات موجهة للخواص).
- أفاد السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية أنه مع تقادم وتآكل المحلات السكنية، قامت إدارة المباني البلدية بإعداد تقارير في التدخلات المتأكّدة والمستعجلة للصيانة والترميم.

<u>الوضعية الأولى:</u> التداول في موضوع طلب تسويغ محل سكني لفائدة السيدة سنية الحاجي:

قدّمت السّيدة ريم بنحسن الوضعية الأولى، فيما يلي نصّها:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في موضوع طلب تسويغ مسكن بلدي لفائدة السيدة سنية الحاجي.

وفيما يلي أهم المعطيات المتعلقة بهذه الوضعية:

* المعنية بالأمر مطلقة وتعاني من مرض السرطان تعيش مع والدتها المسنة، ما فتئت تتردد على المصالح البلدية لاكتراء مسكن بلدي.

* تمّ إحالة ملف المعنية بالأمر إلى مصلحة العمل الاجتماعي لإعداد بحث اجتماعي في الغرض.

* أفادت المعنية بالأمر خلال شهر جويلية الفارط بوجود شقة بلدية شاغرة بعمارة نهج الحكيم كسار على إثر وفاة متسوغها اليهودي الديانة واستيلاء حارس هيئة الجالية اليهودية عليها، علما أنّ هذا الأخير تقدم بطلب خلال شهر جوان المنقضي راغبا في تسوية وضعيته بالشقة البلدية متقدما بشهادة عن اللجنة الوقتية للديانة الاسرائيلية صادرة في 1987 تفيد بكونه يقيم مع المكتري نسيم بن دافيد حداد.

* تم إجراء معاينة ميدانية في الغرض تمّ على إثرها اخلاء الشقة بحضور عدل تنفيذ ولحم الباب الحديدي باللحام.

<u>التدخلات:</u>

أفادت السيدة ريم بنحسن ، كاهية مدير الأملاك البلدية أن المعنية بطلب التسويغ تعدّ وضعيّة اجتماعية حرجة مع تدهور حالتها الصحّية وبالتالي تعتبر ذات أولوية قصوى .

قـــرار اللّجنـة

بعد التّداول والنّقـــاش، قــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع الموافقة على طلب تسويغ المسكن البلدي (شقّة بنهج الحكيم كسار) لفائدة السيدة سنية الحاجي مراعاة لوضعيتها الاجتماعية الصعبة.

ثمّ أحال السيــد الكاتب العام للبلدية الكلمة للسيدة ريم بنحسن كاهية مدير الأملاك البلدية لتقديم كل من الوضعية الثانية والثالثة من النقطة السابعة من جدول أعمال الجلسة.

الوضعية الثانية: طلب السيد خالد بن عمران متفقد صحي بإدارة حفظ الصحة للحصول على مسكن بلدي:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في موضوع طلب تسويغ مسكن بلدي لفائدة السيد خالد بن عمران متفقد صحي رئيس بإدارة حفظ الصحة ببلدية تونس.

وفيما يلي المساكن الشاغرة بالعمارة البلدية الكائنة بحي الزهور الثالث تونس:

* الشقة الكائنة بالطابق الثالث على يسار الداخل للعمارة البلدية .

*الشقة الكائنة بالطابق الأول على يمين الداخل للعمارة .

قــرار اللجنة

بعد التّداول والنّقــاش، قــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع إرجــاء النظــر في طلب السيد خالد بن عمران متفقد صحي بإدارة حفظ الصحة للحصول على مسكن بلدي إلى حين اصدار دليل اجراءات إسناد المساكن البلدية.

ثمّ تولّت السيدة ريم بنحسن تقديم الوضعية الثالثة، فيما يلي نصّها:

الوضـــعية الثالثة: طلب تســـويغ محل ســـكني لفائدة المدير الإداري والمالي لتعاونية أعوان وزارة الداخلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشرافها من غير أسلاك قوات الأمن الداخلي.

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في موضوع طلب تسويغ مسكن بلدي لفائدة الســيد علي الســعداني المدير الإداري والمالي لتعاونية أعوان وزارة الداخلية والمؤســســات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشرافها من غير أسلاك قوات الأمن الداخلي.

وفيما يلي المساكن الشاغرة بعمارات الحي الاولمبي بالمنزه :

*الشقة رقم **4** بالطابق الأول على يسار الداخل للعمارة البلدية عدد **40** الكائنة بالحي الأولمبي بالمنزه.

* الشقة رقم **8** بالطابق الثالث على يسار الداخل للعمارة البلدية عدد **39** الكائنة بالحي الأولمبي بالمنزه.

قــرار اللجنة

بعد التّداول والنّقــاش، قــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع إرجــاء النظــر في طلب تسويغ محل سكني لفائدة المدير الإداري والمالي لتعاونية أعوان وزارة الداخلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشرافها من غير أسلاك قوات الأمن الداخلي، إلى حين اصدار دليل اجراءات إسناد المساكن البلدية.

ثمّ أحال الكلمة للسيدة سعاد دقنيش كاهية مدير الطفولة والشباب والرياضة لتقديم الموضوع الثامن من جدول أعمال الجلسة والمتمثل في:

الموضوع عدد 08: مطلب جمعية " مومو للكرة الحديدية " حول إستغلال جزء من الحديقة العمومية الكائنة بنهج نيكولا بيرانجي الوردية 1 لممارسة رياضة الكرة الحديدية.

وبعد، تبعا للمكتوب الوارد علينا والمتعلق بموافقة الادارة العامة للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات على استغلال جزء من حديقة عمومية لفائدة جمعية "مومو" للكرة الحديدية والكائنة بنهج نيكولا بيرانجي الوردية 1، وتبعا لموافقة لجنــة الشباب والرياضة في جلستــها بتـــــــاريخ 02 مارس 2023 على تمكين الجمعية المذكورة من الموافقة المبدئية لاستغلال جزء من الحديقة قصد استكمال ملفها لدى المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بتونس. المعروض على لجنتكم النظر في امكانية اسناد الموافقة على استغلال جزء من الحديقة لفائدة جمعية "مومو" للكرة الحديدية قصد تمكين الجمعية المذكورة من هذه الوثيقة لاستكمال ملفها الإداري والانطلاق في نشاطها.

التدخلات:

***تدخل السّيدة سعاد دقنيش كاهية مدير الطفولة والشباب والرياضة:**

أفادت السيدة سعاد دقنيش أن هذا الموضوع حظي بموافقة كل من لجنتي المناطق الخضراء والشباب والرياضة، مضيفة أن الحصول على وثيقة الموافقة المبدئية لاستغلال جزء من الحديقة هو اجراء إداري لاستكمال ملف الشروع في هذا النشاط الرياضي.

***تدخل السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة:**

عبّر السيد سهيل ساسي عن موافقته المبدئية على تمكينه من استغلال جزء من الحديقة العمومية المذكورة لممارسة رياضة الكرة الحديدية، شريطة الادلاء بكراس الشروط لممارسة هذا النشاط.

*حظي هذا المقترح بموافقة جلّ أعضاء اللجنة الادارية، مثمّنين مدى أهمية هذه الرياضة في تنشيط الحياة الرياضية وفسح المجال أمام الشباب لمزيد الاقبال على ممارسة الكرة الحديدية.

قـــرار اللّجنـة

بعد التّداول والنّقـــاش، قــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع الموافقة لجمعية " مومو للكرة الحديدية " على استغلال جزء من الحديقة العمومية الكائنة بنهج نيكولا بيرانجي الوردية 1 لممارسة رياضة الكرة الحديدية.

وأحال السيد الكاتب العام للبلدية المكلمة للسيدة بسمة الماجري كاهية مدير الشــؤون الثقافية لتقديم تقرير حول ملتقى مدينة للنحت

9/- تقرير حول ملتقى مدينة تونس للنحت:

قدّمت السيدة بسمة الماجري كاهية مدير الشؤون الثقافية تقريرا حول ملتقى مدينة تونس للنحت يمكن تلخيصه في النقاط الأساسية التالية:

- تمّ تنظيم ملتقى بلدية تونس للنحت خلال الفترة الممتدة بين 7 إلى 22 ديسمبر 2022 يتمحور حول انجاز وتركيز 15 منحوتة ضمن مشروع " تجميل مداخل المدينة ".
- تمّ التفكير في تنظيم هذا الملتقى بمساهمة المنظمة الدولية للهجرة بتونس وذلك للتكلفة الباهظة وتولّت المنظمة المذكورة توفير قطع الرخام، إقامة النحاتين بأحد النــزل (10 نحاتين تونسيين و5 نحاتين مهاجرين) مع اقتناء 15 خيمة، والتكفّل بمصاريف بحفل الاختتام. كما تكلّفت المنظمة بخلاص نحاتان في حين تعهّدت بلدية تونس بخلاص بقية النحاتين المشاركين في هذا الملتقى.
- تمّ عرض هذا المشروع على عدّة جلسات عمل تحت اشراف كل من السيدة رئيسة البلدية السابقة والسيدة الكاتبة العامة السابقة والسيد رئيس الديوان السابق وبحضور الاطارات البلدية المعنية.

التدخّلات:

***تدخّل السيد المنجي الأهذب مدير الشؤون المالية:**

أفاد أنه تمّ برمجة مشروع وظيفي متكامل يعنى بتجميــل مداخــل المدن (15 دائرة) وقد تمّ تخصيص اعتمادات في حدود 250 ألف دينار لإنجازه، إلا أنه تقرّر تغيير صبغة هذا المشـروع من تجميل مداخل

المدن إلى ملتقى للنحت أي أصبح مشروعا ثقافيا، مضيفا أنه لم يقع إدراجه في ميزانية البلدية لسنة 2022، وبالتالي سبّب اشكالا في كيفية خلاص الجائزة.

***تدخل السيد عاد بالطيب مدير عام الطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات:**

تمحورت تدخّلات السيد عال بالطيب في النقاط السياسية التالية**:**

-اعتمادات غير مدرجة ضمن ميزانية البلدية لسنة 2022.

- لم يتم الحصول على التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية .

- عدم فسح مجال المنافسة.

***تدخل السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة:**

أفاد أنه بعد اطلاعه ودراسته لملف هذا الملتقى، تبيّن وجود بعض الاخلالات القانونية يمكن تلخيصها كما يلي:

- لم يتم ادراج هذا المشروع ضمن ميزانية البلدية لسنة 2022، وهو مخالف للفصل **84** من مجلة المحاسبة العمومية
- تمّ عقد النفقات المتعلقة بالنحاتين دون الحصول على التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية.

***تدخل السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية:**

أبرز أنه في مثل هذه الوضعيات يمكن اعتماد إحدى الحلول التالية:

- عرض هذا الملف على أنظار التفقدية البلدية للتدقيق.

-استشارة مراقب المصاريف العمومية حول امكانية اللجوء إلى التسوية عبر التمويل العمومي للجمعيات.

- إبرام إتفاقية شراكة مع إحدى الجمعيات الناشطة في المجال.

وفي هذا السياق ذكّر السيد سهيل ساسي مدير عام المصالح المشتركة بأنه قد تمّ التعامل سابقا مع الجمعية الثقافية مضيفا أنه يمكن لاحدى الجمعيات التكفّل بخلاص النحاتين.

قـــرار اللّجنـة

بعد التّداول والنّقـــاش، قـــرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع استشارة مراقب المصاريف العمومية حول امكانية اللجوء إلى تسوية الوضعية عبر التمويل العمومي للجمعيات.

❖ **توصيات الجلسة:**

مقترح توظيف معلوم بعنوان استغلال الفضاءات المتواجدة بالمناطق الخضراء والمنتزهات التابعة للبلدية للقيام لالتقاط الصــور الفوتوغرافية.

وفي خاتمة الجلسة، توجّه السيد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس، بالشكر والتّقدير لكافة الحضور على المجهودات المبذولة والمساهمة في إثراء النقاش والحوار.

ورُفعت الجلسة على السّاعة الثالثة ظهرا.

مقــرّر الجلسة:
كاهية مدير الإدارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي والانتخابات والاحاطة بالدوائر

شيــراز عطية

الكاتب العــام المكلف بتسيير بلدية تونس

سليــمان القــلّي